آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

ملخص واف

تتولى إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي إعداد تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى* كل ستة أشهر. وقد نُشر آخر عدد من هذا التقرير في أكتوبر ٢٠٠٨، مع تفجُّر الأزمة الاقتصادية العالمية حين لم يكن قد اتضح بعد كيف ستكشف الأزمة عن نفسها في بلدان العالم وكيف سيقع تأثيرها على بلدان المنطقة. وقد أصبح الهبوط الاقتصادي أكثر وضوحا في الوقت الراهن من حيث نطاقه ومداه. ولذلك يركز التقرير في عدده الجديد على كيفية تأثير الأزمة المتطورة على بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وتتألف منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من مجموعة من البلدان ذات الخصائص المتنوعة تتراوح بين بلدان تعد من أفقر بلدان العالم وبلدان تعد من أغناها، بلدان مصدرة للنفط والسلع الأولية وبلدان مستوردة للنفط، بلدان مطلة على ساحل الأطلسي وتربطها علاقات وثيقة بأوروبا وبلدان في آسيا الوسطى تربطها علاقات بروسيا والبلدان في الشرق الأقصى. وفي هذه الآونة، تنتشر الأزمة العالمية حول العالم بعدة سبل. ومن الملحوظ أن إحدى القنوات غير المؤثرة بشكل ملموس على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هي التعرض المباشر للضغط المالي (والأصول "السامة") في الولايات المتحدة وأوروبا. إنما ينتقل الهبوط الاقتصادي إلى المنطقة من خلال ثلاث قنوات غير مباشرة:

- الهبوط الحاد في أسعار النفط، والذي يتسبب في تقليص إيرادات البلدان المصدرة للنفط، وكذلك تكاليف الاستيراد في البلدان المستوردة له؛
- الانكماش الذي أصاب الطلب والتجارة والأنشطة ذات الصلة على مستوى العالم، والذي يعمل على تخفيض الصادرات والنشاط السياحي وتحويلات العاملين؛
- ضيق أسواق الائتمان الدولية وتراجع إقبال المستثمرين على تحمل المخاطر، وهو ما يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة ويخفض أسعار الأصول المحلية ويحد من الاستثمارات.

وتلقي هذه العوامل أعباء مختلفة على بلدان المنطقة، كل حسب موقعه وطبيعة الأنشطة التي يعتمد عليها. ويقع أكبر تأثير مباشر لهبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة له والتي ستنخفض إيراداتها النفطية في عام ٢٠٠٩ إلى أقل من نصف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨. وعلى العكس من ذلك، يُلاحَظ أن انخفاض أسعار النفط يسهم في تخفيض تكاليف الاستيراد على البلدان المستوردة، بحيث يوازن جانبا من التراجع الذي لحق بعائداتها من التصدير. وقد تأثرت بلدان في القوقاز وآسيا الوسطى، حيث ان عدد كبير منها من مصدري السلع الأولية، من تبعات انخفاض أسعار السلع الأولية وبالهبوط الاقتصادي الحاد في روسيا أيضا.

ونظرا لهذه الاختلافات، وحتى يتسنى إجراء تحليل أفضل لآثار الأزمة، تم تقسيم بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في هذا العدد من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" إلى ثلاث مناطق فرعية: بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط (MEOEs)، وبلدان الشرق الأوسط المستوردة للنفط (MEOIs) وبلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA).

ونورد في الصفحة القادمة "أضواء على أهم الأحداث" التي يناقشها تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي". والخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أن الأزمة العالمية سوف تؤثر إلى حد كبير على كل بلدان المنطقة تقريبا، وذلك على نحو مهم وإن كان مختلفاً. وقد يتوافر لبعض البلدان مجال أكبر لتعديل سياساتها بما يكفل مقاومة الهبوط الاقتصادي، نظرا لاختلاف أوضاعها المبدئية مقارنة بالبلدان الأخرى، على سبيل المثال من حيث مستويات الدين القائم او معدلات التضخم فيها.

وإجمالا فإن البلدان التي تستطيع الحفاظ على مستويات إنفاقها الحالية أو زيادتها، مثل كثير من البلدان المصدرة للنفط والسلع الأولية، يمكنها القيام بذلك بل وينبغي أن تسعى لتحقيقه. أما بلدان الشرق الأوسط الأخرى فتخضع ماليتها العامة لقيود أكبر، ولكن معظم البلدان سوف يتاح لها بعض المجال لتيسير السياسة النقدية. وينبغي أن تراقب كل البلدان أوضاع أجهزتها المصرفية عن كثب، وبعضها ينبغي أن يسمح بمزيد من المرونة في أسعار الصرف.